



الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
Instance Centrale de Prévention de la Corruption

المملكة المغربية  
الوزير الأول

# الجهوية الموسعة ومستلزمات الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة

عرض السيد عبد السلام أبودرار أمام اللجنة الاستشارية للجهوية  
الثلاثاء 9 مارس 2010

# المحتويات

## الباب الأول: الديمقراطية المحلية والحكامة الترابية

- 1- محطات مسار الديمقراطية المحلية بالمغرب
- 2- ضعف الحكامة الترابية

## الباب الثاني: الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

- 1- إرساء منظومة ملائمة للموارد البشرية
- 2- النزاهة والشفافية في تدبير المالية والصفقات المحلية
- 3- شفافية الإدارة الترابية
- 4- النزاهة والشفافية والاستقلالية بقطاع العدل
- 5- تطوير أنظمة المراقبة والمساءلة
- 6- تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد
- 7- التواصل والتعاون من أجل مكافحة الفساد
- 8- شفافية الحياة السياسية وتخليق الشأن المحلي



# الديمقراطية المحلية والحكامة الترابية

## 1- محطات مسار الديمقراطية المحلية بالمغرب:

### ← التوسع المتدرج لدينامية اللامركزية:

- ✓ الانطلاق سنة 1960 للوصول إلى مرحلة النضج بإصدار الميثاق الجماعي لسنة 1976 الذي وفر الأرضية القانونية لنظام محلي يتمتع بالاستقلالية والديمقراطية،
- ✓ ميثاق 2002 عمل على تعزيز هذه استقلالية واختصاصات الجماعية والتخفيف من الوصاية وتحسين نظام المنتخب وتقوية آليات المراقبة وحماية الصالح العام
- ✓ ميثاق 2009 تكريس الحكامة الجيدة المحلية عبر إرساء قواعد إدارة محلية أكثر فعالية تعطي الأولوية لخدمة المواطنين ومشاركتهم.

# الديموقراطية المحلية والحكامة الترابية

## 1- محطات مسار الديموقراطية المحلية بالمغرب:

← المسار البطيء وغير المتجانس للاتمركز الإداري:

✓ عدم مواكبة اللاتمركز للتقدم النسبي للامركزية،

✓ البطء وعدم التجانس ،

✓ تحفظ المصالح المركزية على تفويض السلطات اللازمة،

✓ انعكاس هذا المسار على فعالية السياسات العمومية خصوصا في

مجالات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والتهemis.



# الديموقراطية المحلية والحكامة الترابية

## 1- محطات مسار الديموقراطية المحلية بالمغرب:

← من الجهوية الناشئة إلى الجهوية المتقدمة:

✓ ظهير 1971 المحدث للجهات الاقتصادية،

✓ المراجعة الدستورية لسنة 1996 والمصادقة على القانون 96-47

المتعلق بتنظيم الجهات بموجب ظهير 2 أبريل 1997

✓ الخطاب الملكي 3 يناير 2010: إعداد نموذج وطني للجهوية يدعم

بروز جهات مستقلة بمجالس ديمقراطية تتوفر على ما يلزم من

اختصاصات وموارد للاضطلاع بمهمة التنمية المندمجة.

# الديموقراطية المحلية والحكامة الترابية

## 2- ضعف الحكامة الترابية:

### أ- المظاهر:

ضعف شفافية التدبير المحلي، هشاشة العلاقة بين الهيئات المنتخبة والمواطنين  
عدم ملاءمة أجهزة الوصاية والمراقبة، الفعالية المحدودة لأجهزة المساءلة وإعطاء  
الحساب، تأخر إدراج الحكامة المجالية في مقاربة إعداد التراب الوطني.

### ب- الأسباب:

الانفراد باتخاذ القرارات، انغلاق التدبير المحلي، شيوع حالات اللاعقاب، ضعف  
الموارد البشرية، محدودية الاستقلالية المالية.

### ج- الانعكاسات:

أجهزة إدارية تقليدية بخدمات ذات جودة متدنية، ظهور ممارسات تعكس سوء  
استخدام الموارد المالية، رصد مظاهر سوء الحكامة المحلية من طرف المجالس  
الجهوية للحسابات، تفشي ظاهرة الفساد (الرشوة، المحسوبية، الزبونية...)



# الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

## ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

### 1- إرساء منظومة حديثة لتدبير الموارد البشرية:

- توخي الشفافية والاستحقاق والأهلية والتحفيز وإعادة انتشار الكفاءات،
- وضع معايير موضوعية لاختيار المرشحين للمناصب العمومية المحلية،
- إرساء منظومة أجور منصفة ومحفزة،
- تخصيص مكانة متميزة للتكوين،
- إيلاء أهمية خاصة للوقاية من تضارب المصالح،
- اعتماد مدونات أخلاقية على المستوى المحلي تحدد معايير سلوكية للأداء الصحيح والمشرف للوظائف العمومية.

## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

#### 2- النهوض بالنزاهة والشفافية في تدبير المالية والصفقات المحلية:

- تدبير المالية المحلية:

✓ اعتماد آليات الميزانية المفتوحة *Open budget*

- تدبير الصفقات المحلية:

✓ توحيد المبادئ المتعلقة بالصفقات العمومية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية،

✓ تأطير السلطة التقديرية المخولة لصاحب المشروع،

✓ تدعيم لجنة التتبع والطعن وضمان استقلاليتها وانفتاح تركيبتها،

✓ تحضير العناصر المرجعية المتعلقة بالتدقيق والمراقبة،

✓8 تبسيط مساطر إبرام الصفقات.



# الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

## ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

### 3- تعزيز شفافية الإدارة الترابية:

- نهج سياسة إعلامية منتظمة من طرف الجماعات المحلية والمرافق اللامركزية،
- التزام الإدارة الترابية باحترام حق المواطنين في الولوج إلى المعلومات،
- نشر المساطر والإجراءات المحددة لشروط إنجاز الخدمات،
- مراجعة وتبسيط المساطر المعتمدة: الشواهد، التراخيص، الاستثمار، الصفقات العمومية...
- تفعيل القانون المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية،
- تقوية وهيكلة مصالح الاستقبال والتوجيه لدى مختلف الإدارات الترابية،
- 9- تأسيس وتفعيل الجماعة الإلكترونية لتحسين فعالية الإدارة الترابية.

## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

#### 4- تدعيم الاستقلالية والنزاهة والشفافية بقطاع العدل:

- اعتماد سياسة جنائية جديدة لمكافحة الفساد:

تدعيم الاستقلال الوظيفي للقضاة، تحسين مساطر البت في قضايا الفساد، الحد من الامتيازات والحصانات،

- تحصين الجهاز القضائي من الفساد:

تفعيل نظام التصريح بالتملكات، تخليق محيط العدالة، تجنب تضارب المصالح، تدعيم

الشفافية خاصة من خلال النشر المنتظم للأحكام ولتقارير الأداء،

- الرفع من كفاءة الجهاز القضائي:

إعطاء مكانة خاصة لتأهيل الكفاءات البشرية، تحديث التسيير خاصة من خلال

الاستغلال الأمثل لتقنيات الإعلام والتواصل،

- برساء قواعد قضاء متخصص في مكافحة الفساد.



## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

#### 5- تطوير أنظمة المراقبة والمساءلة:

##### - تحديث نظام الوصاية والمراقبة:

✓ استبدال المراقبة القبليّة بمراقبة بعدية في إطار تدعيم اللامركزية وتوسيع الجهوية،

✓ تدعيم مراقبة الشرعية واستخدامها بشكل جيد وفعال،

##### - تفعيل المساءلة وإعطاء الحساب:

✓ السهر على تفعيل قانون التصريح بالامتلاكات للحفاظ على نظافة الذمة المالية للمسؤولين عن تدبير الشأن المحلي،

✓ تدعيم المجالس الجهوية للحسابات بمدّها بالوسائل اللازمة لتعزيز مساهمتها في

## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

#### 6- تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد:

##### - تعزيز الدور الجهوي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة:

- ✓ إحداث لجان جهوية أو محلية لنهج سياسة القرب ومواكبة دينامية الجهوية واللامركزية،
- ✓ اعتماد برنامج عمل تدريجي يحدد الأولويات والمراحل لإحداث هذه اللجان،
- ✓ الشروع في برمجة فتح لجنيتين جهويتين نموذجيتين ( ميزانية 2010 ).

##### تعزيز الدور الجهوي لديوان المظالم:

- ✓ مواصلة فتح الامتدادات الجهوية لمواكبة دينامية الجهوية الموسعة،
- ✓ تمكين المؤسسة من الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتفعيل هذا الدور.
- تقوية التنسيق والتعاون بين هيئات المراقبة والوساطة والتتبع:
- ✓ إحداث أقطاب جهوية للكفاءة،
- ✓ توطيد العلاقات بين المحاكم الإدارية والمالية لتبادل المقترحات والأحكام،
- 12/ تمكين المحاكم الإدارية والمالية من اللجوء إلى النيابة العامة عند الوقوف على 09/03/2010  
أفعال يجرمها القانون الجنائي.



## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

#### 7- توسيع دائرة التواصل والتعاون:

##### - تفعيل آليات التواصل والتبليغ:

- ✓ ضمان انخراط مختلف الشرائح الاجتماعية في مكافحة الفساد،
- ✓ إدماج قيم النزاهة في مخططات التربية والتكوين،
- ✓ تمكين المواطنين من التأقلم مع المقتضيات القانونية في مجال مكافحة الفساد،
- ✓ تيسير قيام الموظفين المحليين بالتبليغ عن أفعال الفساد.

##### - النهوض بالتعاون والشراكة:

- ✓ استنهاض وتعبئة الفعاليات المحلية من أجل بناء تحالفات لمناهضة الفساد،
- ✓ تشجيع المشاركة النشطة للمجتمع المدني في محاربة الفساد،
- ✓ عقد شراكات خاصة بين الهيئة المركزية والجماعات أو الجهات للوقاية من

## الوقاية من الرشوة رافعة لتدعيم الجهوية الموسعة

### ← نحو تأسيس منظومة جهوية للنزاهة لمواكبة مشروع الجهوية الموسعة

8- تعزيز شفافية الحياة السياسية وتخليق الشأن المحلي:

- القيام بمراجعة المنظومة القانونية الانتخابية والحزبية استجابة لمستلزمات الحكامة الترابية وتخليق الحياة السياسية،
- اعتماد الاقتراع المباشر لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية لضمان تمثيلية سياسية حقيقية و بروز الضمير الجهوي والشعور بالانتماء للجهة،
- وضع آليات قانونية لتفادي الجمع بين مهام التمثيلية المحلية والجهوية والتمثيلية التشريعية،
- توجيه الهيئات السياسية نحو تبني ميثاق وطني للأخلاقيات لتحسين العمل السياسي من الممارسات غير الأخلاقية والانحرافات المضرة بمصداقية المؤسسات.





الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
Instance Centrale de Prévention de la Corruption

شكرا على حسن تتبعكم

[aboudrar@icpc.ma](mailto:aboudrar@icpc.ma)